

Distr.: General
2 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إليكم من مخدم شاه محمود قريشي، وزير خارجية باكستان، بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية والتهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن فيما يتصل ببند جدول الأعمال المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير أكرم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجه من وزير خارجية باكستان إلى رئيس مجلس الأمن

أوجه إليكم هذه الرسالة لمتابعة ما ورد في رسائلي السابقة المؤرخة 1 و 6 و 13 و 26 آب/أغسطس، و 16 أيلول/سبتمبر، و 31 تشرين الأول/أكتوبر و 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 9 آذار/مارس و 10 نيسان/أبريل و 21 أيار/مايو و 1 آب/أغسطس و 18 أيلول/سبتمبر و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و 1 شباط/فبراير و 15 حزيران/يونيه و 2 آب/أغسطس و 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 فيما يتعلق بتدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية والتهديد المستمر للسلام والأمن.

ويستمر دون هوادة حكم الإرهاب الذي تمارسه قوات الاحتلال الهندية في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية منذ 5 آب/أغسطس 2019 لفرض "حل نهائي" من خلال أعمال حظر التجول وقطع الاتصالات؛ وحبس القادة السياسيين الكشميريين؛ والاحتجاز غير القانوني لآلاف الشباب الكشميريين؛ وعمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ والقمع العنيف لاحتجاجات الكشميريين السلمية، بما في ذلك باستخدام البنادق الهوائية التي تسببت في إصابة حتى الأطفال الصغار بالعمى؛ وهدم أحياء وقرى بأكملها على سبيل "العقاب الجماعي"؛ والحملة غير القانونية الجارية لتغيير التركيبة الديمغرافية للإقليم المحتل.

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قتل خمسة شباب كشميريين آخرون خارج نطاق القضاء في كولغام، في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية، عقب مقتل أربعة آخرين قبل يومين في مواجهات وهمية. واستمرارا للممارسة القاسية التي تنتهجها قوات الاحتلال، لم تُعد رفات الشباب المقتولين إلى أسرهم لدفنها بصورة مناسبة. وخلال الأسبوع الذي سبق ذلك، قتل اثنان من رجال الأعمال الكشميريين الأبرياء وصوّرا زورا باعتبارهما "إرهابيين". ولم تستخرج جثثهما وتعادا إلى أسرتهما إلا بعد احتجاجات شعبية. ومع ذلك، لم تكن هناك مساءلة عن هذه الجرائم.

وكما أبلغتكم سابقا، قامت باكستان بتجميع وتعميم ملف من 131 صفحة يتضمن تفاصيل أكثر من 432 حالة محددة من هذه الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندية في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية. وتوفر قوانين "الطوارئ" القاسية التي تفرضها الهند لقوات الأمن التابعة لها إفلاتا تاما من العقاب من المساءلة عن مثل هذه الجرائم. ويجب على المجتمع الدولي من ثم أن يقدم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة في الولايات القضائية الدولية المناسبة.

وكخطوة أولى، يجب أن تُلزم الهند بالسماح بإجراء تحقيقات محايدة في هذه الجرائم، السابقة منها والجارية. وينبغي أن يطلب من الهند قبول إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، على النحو الموصى به في تقريرتي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والزيارات إلى إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية التي قامت بها المفوضة السامية ومختلف المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة الذين طلبوا زيارة الإقليم المحتل.

غير أنه من الواضح تماما أن الهند لا تريد لأي مراقب موضوعي أن يرى الفضائح وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن التابعة لها في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية وأن يبلغ عنها. وتشن حملة مطاردة ومضايقة ضد من يجرون على الإبلاغ عن الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية. وتتصاعد هجمات الهند ضد منظمات المجتمع المدني ذات المصداقية والمدافعين عن حقوق الإنسان الكشميريين يوما بعد يوم. وقد اضطرت منظمة العفو الدولية إلى وقف جميع عملياتها في الهند في أيلول/سبتمبر 2020 عندما جمدت الهند حساباتها المصرفية في عمل انتقامي بسبب تقاريرها المستقلة عن إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية. وتقوم آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المستقلة ووسائل الإعلام الدولية بالإبلاغ بانتظام عن تزايد أعمال التهريب والمضايقة والهجمات الانتقامية التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الكشميريين، وتعرب عن قلقها إزاء ذلك منذ 5 آب/أغسطس 2019.

ويشكل توقيف ناشط معروف في مجال حقوق الإنسان، هو السيد خورام بارفيز، بتهمة ملفقة في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية مثالا آخر على استمرار نيودلهي في اضطهاد المجتمع المدني وتهريبه، في تجاهل تام لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية والأعراف والقانون الدولي.

وقد أعربت مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، علنا عن القلق إزاء توقيف السيد بارفيز، قائلة "إنه ليس إرهابيا، بل هو مدافع عن حقوق الإنسان". وأعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن بالغ القلق أيضا، ودعت إلى الإفراج عن السيد بارفيز "نظرا لسياق الانتقام السابق من سلوك مشروع".

ويأتي الاعتقال غير القانوني للسيد بارفيز في أعقاب مضايقة وتهريب واحتجاز العديد من الصحفيين المستقلين في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية، بمن فيهم سجاد غول، وأكاش حسن وآخرون، الذين اشتكوا من المعاملة الوحشية والتهريبية.

ورغم الشواغل التي أعربت عنها دوائر حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، تتماهى الهند في حملتها لتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتحلون بالمصداقية، مثل السيد بارفيز، ونشر المعلومات المحرّفة، والمعلومات المضللة والأكاذيب السافرة عن منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يعملون فيها.

وتواصل القيادة المتطرفة التي تحركها إيديولوجية الهندوتفا في نيودلهي، بهدف صرف انتباه المجتمع الدولي عن فضائحتها وانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية، وفي أماكن أخرى، اختلاق الوهم بأن المقاومة الكشميرية التي يقوم بها السكان الأصليون والشعب للاحتلال الهندي تحظى برعاية باكستان، وتتمادى بإطلاق التهديدات بشن عدوان على بلدي.

وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدر وزير الدفاع الهندي تهديدا آخر بشن ما يسمى "ضربات جراحية" ضد باكستان، مكررا تهديدا مماثلا أطلقه وزير الداخلية الهندي في الشهر الماضي. وتتسم هذه التصريحات غير المسؤولة من القيادة الهندية بأنها استفزازية للغاية، وهي تزيد من حدة التوترات وتصدّد التهديد للسلام والأمن في جنوب آسيا. وهي علامة على إحباط حزب بهاراتيا جاناتا - راشتريا سوايامسيفاك سانغ من عدم قدرته على قمع مطالبات شعب إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية بالحرية (آزادي)

من احتلال الهند غير القانوني وممارسة حقه في تقرير المصير، على نحو ما وُعد به بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولدى الهند سجل حافل في مجال تلفيق عمليات "العلم الزائف" لتشويه سمعة الكشميريين وباكستان. وتشكل هذه الأعمال الخطيرة، التي تتزامن في كثير من الأحيان مع الانتخابات في الهند، جزءا من الاستراتيجية السياسية لحزب بهاراتيا جاناتا - راشتريا سوايامسيفاك سانغ لجمع الأصوات المناهضة لباكستان والمناهضة للمسلمين. ونود أن نحذر من أن الهند قد تلجأ مرة أخرى إلى افتعال حادثة تحت "علم زائف" من هذا القبيل. وتواصل باكستان ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة التحركات العدائية الهندية. غير أننا لا نزال مستعدين لإحباط أي مخطط عدواني أو مغامرة للهند، كما فعلنا في شباط/فبراير 2019.

وينبغي أن يشكل القمع المنهجي المستمر لشعب إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية وموقف الهند التهديدي ضد باكستان مصدر قلق يستدعي استجابة المجتمع الدولي العاجلة، ولا سيما مجلس الأمن. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية مباشرة وقانونية عن تسوية نزاع جامو وكشمير، الذي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولا يزال هذا النزاع مستمرا أساسا بسبب عدم تنفيذ الهند لقرارات مجلس الأمن التي تنص على أن القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقاً لإرادة الشعب، التي يُعبّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة.

وباكستان مستعدة للحوار بصورة بناءة بهدف وقف القمع في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية، وتجنب النزاع وتحقيق تسوية عادلة وسلمية لنزاع جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن. بيد أن المسؤولية تقع على عاتق الهند فيما يتعلق بتهينة بيئة مؤاتية لإجراء الحوار. وكما اقترح رئيس الوزراء عمران خان في خطابه أمام الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تتطلب تهينة مثل هذه البيئة التمكينية أن تقوم الهند بما يلي:

(أ) التراجع عن التدابير الانفرادية وغير القانونية التي اتخذت منذ 5 آب/أغسطس 2019 في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية؛

(ب) وقف ما تمارسه من قمع لشعب جامو وكشمير وانتهاكات لحقوق الإنسان الواجبة له؛

(ج) وقف وعكس التغيرات الديمغرافية في الإقليم المحتل.

(توقيع) مخدوم شاه محمود قريشي